الجمهورية التونسية

وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

كلمة السيدعبد المنعم بلعاتي
وزير الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية
بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023

مارس 2023

السيّد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ،

السّيد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

السيّدة ، رئيسة المجلس الإقتصادي والإجتماعي

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيّدات والسّادة ،

أوّد في البداية أن أتوجه بخالص عبارات الشكر والتقدير لرئيسي المؤتمر، جمهورية طاجيكستان ومملكة هولندا، على جهودهما المقدرة لإنجاح هذا الاستحقاق الهام.

ونجدّد بهذه المناسبة دعم تونس وانخراطها في مسار عقد العمل في مجال المياه 20218-2028 لمواجهة التحديات القائمة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030،وإطار سنداي للفترة 2015-2030 للحد من مخاطر الكوارث ، واتفاق باريس لعام 2015، حتى لا يتخلّف أحد عن الركب.

إن الاعتماد المتزايد على الصناعات الملوثة على المستوى العالمي بهدف زيادة الإنتاج لتلبية الحاجيات المتزايدة، يساهم في تغير المناخ بما يؤثر سلبا بصفة مباشرة على توازن المنظومات البيئية والأمن الغذائي والمائي.

يفرض شح المياه تحديات كبرى على كافة الدول و لا سيما النامية منها خاصة في ظل الظروف التي يمر بها العالم اليوم بما يشهده من تفاقم للأزمات المتعاقبة و المترابطة وهو ما يستوجب المزيد من التضامن والتعاون في العلاقات الدولية وتفعيل آليات التمويل الميسر للدول النامية و مراجعة الهيكلية المالية الدولية حتى تستجيب لحاجيات و أولويات هذه الدول.

حضرات السيّدات والسّادة ،

تعتبر تونس من البلدان التي تعاني من ندرة مواردها المائية التقليدية، حيث يقدر نصيب الفرد بحوالي 420 متر مكعب في السنة. وتعتبر هذه الكمية تحت الشح المائي. كما تتعرض الموارد المائية في بلادنا للعديد من المعوقات والصعوبات، من أهمها:

- تزايد الطلب على المياه في جميع القطاعات نتيجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية،
- الآثار السلبيّة لتغير المناخ مما تسبب في تواتر سنوات الجفاف،حيث شهدت البلاد التونسية خلال الثماني سنوات الأخيرة نقصا فادحا غير مسبوق في الأمطار مما أثّر سلبا على إيرادات ومخزون السدود.

ويمثل الماء ثروة طبيعية وطنية وعنصرا من عناصر البيئة يجب حمايته والمحافظة عليه .

وقد حظي قطاع المياه بالبلاد التونسية باستثمارات هامّة لتركيز المنشآت المائية الكبرى لتعبئة الموارد المائية التقليدية والغير التقليدية وذلك بإنشاء السدود والربط بينها فضلا عن محطات تحلية مياه البحر ومعالجة المياه المستعملة.

هذا وتتطلب المرحلة القادمة تظافر جهود كل المتدخلين لحوكمة استغلال المياه عبر المرور من التصرف في الوفرة الى التصرف في الطلب على المياه، ومزيد التحكم في شبكات مياه الشرب والرّي وتثمين الموارد المائية غير التقليدية، وتشريك مراكز البحوث لتدعيم البحث الميداني وإدخال التكنولوجيات الحديثة لتحديد الحاجيات المائية للزراعات، واعتماد طرق الرّي الذكية.

خلال السنوات الأخيرة، ومع اختلال التوازن بين العرض والطلب، قامت تونس بالتعاون مع الجهات المانحة، بعديد الدراسات الاستشرافية على غرارإستراتيجية المياه في أفق سنة 2050

بما في ذلك المخطط المديري لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة والخطة الاستراتيجية للمحافظة على المياه والتربة والخطة الوطنية للتصرف في الجفاف. ولاتزال الجهود متواصلة للبحث عن الحلول الكفيلة لتنفيذ البرامج العملية المنبثقة عن هذه الدراسات.

حضرات السيّدات والسّادة ،

إن الأمن الغذائي والمائي يمثلان تحديًا استراتيجيًا في تونس وأيضا في جميع البلدان النامية. ويتطلب الوضع الحالي الحوار والتشاور والتضامن والعمل على دعم الآليات في مجال التأقلم مع التغيّرات المناخيّة، والتقليص من تداعياتها خاصّة على الدول النامية والأقل نموا، وذلك من خلال تعزيز آليات الدعم والتعاون في مجال نقل التكنولوجيات ودعم القدرات وتمويل البرامج في مجال التقليص من الانبعاثات والصمود أمام التغيّرات المناخيّة.

وفي الختام أجدد الشكر إلى كل الدول والمنظمات الدولية للتعاون الفني والمالي على دعمها المتواصل لمؤازرة بلادنا للنهوض بالقطاع الفلاحي والتصرف الرشيد في الموارد الطبيعية.

شكرا على اهتمامكم والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.